اللقب والاسم: رحموني فاتح النور

الرتبة العلمية: استاذ محاضر - أ –

التخصص: علوم سياسية وعلاقات دولية

المؤسسة: جامعة محمد بوضياف – المسيلة

البريد الالكتروني: **fathi_rahmoun@yahoo.fr**

محور المداخلة: المحور الثالث/ مراقبة الحكومات ومعارضة اللامساواة

عنوان المداخلة:

الثورة على حالة اللامساواة المجتمعية

في ظل فشل السياسات التنموية في الدول العربية.

ملخص المداخلة:

ان اتساع دائرة اللامساواة المجتمعية في الدل العربية قد أدى الى اتساع الفجوة في الانسجام والتواصل بين الشعوب العربية وأنظمتها السياسية، واعتبارا الى أن مسألة تحقيق المساواة المجتمعية جزء مهم جدا من نجاح السياسات التنموية، فان الانتفاضة التي عرفتها العديد من الدول العربية في العقد الأخير هي ثورة على حالة اللامساواة المجتمعية السائدة أكثر من كونها ثورة على الأنظمة السياسية في حد ذاتها. فيتضح جليا أن الأوضاع الاجتماعية المتمثلة في غياب العدالة والمساواة المجتمعية في توزيع الثروة على أساس الاستحقاق، مقابل انتشار الفقر والحرمان والتهميش والفساد والمحسوبية والرشوة وغيرها من مظاهر الانحراف الاجتماعي، أو بالأحرى فشل السياسات التنموية في جانبها الاجتماعي، كانت هي السبب الرئيس في ظهور موجة الثورات التي شهدتها الدول العربية، فقد كانت في جوهرها ثورات على رفض الواقع والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتردية نتيجة فشل السياسات التنموية، أكثر منها ثورة على الأنظمة السياسية التسلطية سعيا الى طلب الديمقراطية، حتى وان كانت في ظاهرها تحمل ابعادا سياسية، وقد تكون أحداث سنوات نهاية الثمانينات التي شهدتها الجزائر أفضل مقاربة لفهم هذه المسألة في الدول العربية الأخرى في السنوات الأخيرة.

مقدمة

شكلت مسالة اللامساواة المجتمعية في السنوات الأخيرة جوهر النقاش في الشأن العربي، فقد ذهب البعض من متتبعي موجة الثورات العربية الى ارجاع أسباب هذه الثورات الى عوامل ودوافع سياسية خالصة، تتعلق أساس بتسلط ودكتاتورية الأنظمة السياسية العربية ومصادرتها للحريات الأساسية وللعملية الديمقراطية وغيرها من الأسباب السياسية التي تشترك فيها معظم هذه الدول. غير أن الكثير أرجعها لعوامل اجتماعية بدرجة أساسية وعوامل اقتصادية بدرجة أقل، حيث ان غياب العدالة الاجتماعية والمساواة المجتمعية على مدار عقود من الزمن، كان سببا في ترسيخ بعض المظاهر السلبية على رأسها مشكلة اللامساواة المجتمعية وما افرزته من مظاهر الفقر والظلم والحرمان والتهميش والفساد والمحسوبية والاستبعاد والجور في توزيع الدخل والثروة، وهي

عوامل تراكمت لدى الشباب العربي لتنتج حالة من الرفض المطلق للوضع الاجتماعي السائد في مجتمعاته، تجسدت في النهاية من خلال مطالب سياسية متعلقة بضرورة اسقاط الأنظمة السياسية، اعتبارا الى انها السبب الرئيسي في هذا الوضع الاجتماعي السيئ، والسبب الرئيسي أيضا في فشل كل سياسات التنمية التي قد تقضي على مختلف هذه المشاكل الاجتماعية على رأسها مشكلة اللامساواة المجتمعية. ومنه فان الإشكالية التي يمكن طرحها في هذا الاطار هي:

- هل كانت موجة الثورات العربية ثورة على حالة اللامساواة المجتمعية الناتجة بدورها عن فشل السياسات التنموية أم كانت لأسباب سياسية؟

وتندرج ضمن هذه الاشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم اللامساواة المجتمعية؟
- ماهي علاقة اللامساواة المجتمعية بموجة الثورات العربية في الدول العربية؟
- هل الثورات العربية وسيلة فعالة للقضاء على ظاهرة اللامساواة المجتمعية؟
- ما هو واقع التنمية في الدول العربية وما علاقتها بمسألة اللامساواة المجتمعية؟
- ما هي سبل وآليات القضاء على اللامساواة المجتمعية في الدول العربية؟

01/ مفهوم اللامساواة المجتمعية:

تبرز اللامساواة الاجتماعية في العديد من المظاهر لعل أبرزها:

- الفقر والحرمان.
- الظلم والجور.
- التهميش والاستبعاد الاجتماعي.
- الفساد والمحسوبية والرشوة.
- غياب العدالة في توزيع الدخل والثروة.

وتظهر اللامساواة المجتمعية من خلال التفاوت في توزيع المنافع الاجتماعية والاقتصادية والسياسة وارتفاع مستوى الفقر والعوز والحرمان والتهميش والفساد الحكومي المفرط، وغياب الحريات المدنية والسياسية.[1] وتعميق حالة الانقسام والضعف داخل الدولة والمجتمع العربي وتعميم الرداءة من خلال منح مناصب المسؤولية لغير أهلها من أصحاب الكفاءات والمهارات، ومنحها بالمقابل للجهلة والمتسلطين والمقربين بطرق غير شرعية. ومنه فهي في جوهرها مشكلة اجتماعية تأخذ أبعادا اجتماعية وسياسية.

كما أن اللامساواة المجتمعية هي نقيض لمفهوم المساواة المجتمعية، وتقوم المساواة الاجتماعية على أساس العدالة (والتي ترتبط بصراع المصالح الفردية في النظام الاجتماعي).[2] التي تتأسس بدورها على أساس مفهوم الحقوق، والعدالة مفهوم مركب يتضمن الحقوق المرتبطة بالمواطنة المتساوية والحريات المدنية والسياسية والعدالة الاجتماعية، والعدالة كما يصفها ابن منظور في لسان العرب:" ان العدل هو ما قام في

النفوس أنه مستقيم" ، والعدالة والاستقامة تأتي في مقابل الظلم والجور والاعوجاج أو الزيغ والميلان والهوى، فالعادل هو من يحكم بين شخصين بالقواعد الاجتماعية المانعة للشَر.[3]

ومنه فان اللامساواة المجتمعية تعني الخروج عن القواعد الاجتماعية القائمة على العدل والاستقامة والمساواة، فهي تقوم اذا على النقيض من ذلك، أي على الاعوجاج والظلم والميلان والزيغ، فهي اذا هضم لحقوق الناس وتعدي على الحريات، وتعتبر بعض المظاهر الاجتماعية التي تقسم المجتمع الى فئات مختلفة ومتفاوتة اهم صور اللامساواة المجتمعية، وذلك على غرار تقسيم المجتمع على اساس المنزلة الاجتماعية، أو الطائفية، أو الطبقية القائمة على امتلاك الثروة نتيجة التوزيع الغير عادل لهذه الثروة وغيرها.

وتحقيق العدالة الاجتماعية الذي ينهي مشكلة اللامساواة المجتمعية، يقوم على مجموعة من العناصر أهمها:

- المساواة وعدم التمييز.
- تكافؤ الفرص.
- التوزيع العادل للموارد والأعباء(العدالة التوزيعية).
- الضمان الاجتماعي (الحماية الاجتماعية).
- توفير السلع العامة.
- العدالة بين الأجيال.[4]

ان عملية توزيع الثروة بين افراد المجتمع هي اساس تحقيق المساواة الاجتماعية التي تعتبر نقيض اللامساواة المجتمعية، وذلك لما يترتب عليها من تقسيم للمجتمع الى طبقتين تتفاوتان في امتلاك الثروة، الأولى هي طبقة الأغنياء التي تستحوذ على جزء كبير من ثروة الدولة (غالبا بطرق غير شرعية خاصة عن طريق المحاباة والمحسوبية والفساد والرشوة)، وطبقة فقيرة عاجزة عن تحقيق أدنى متطلبات الحياة.

الجدير بالإشارة هنا أن تحقيق العدالة الاجتماعية يكون من خلال المساواة، غير ان تحقيق المساواة بصفة مطلقة أمر غير ممكن، فتوزيع الدخل القومي او توزيع الثروة من أجل تحقيق المساواة المجتمعية لا يعني بالضرورة تقسمها بالتساوي من حيث القيمة بلغة الرياضيات، بل بصفة نسبية تراعى الفروق الفردية بين الناس في الجهد المبذول ومستوى المهارة والتأهيل العلمي وغير ذلك، فهي مساواة في الحقوق والواجبات وتكافؤ في الفرص، وذلك على غرار المساواة في الحق في التعليم والصحة والسكن والحريات ...، وتتحقق المساواة والعدالة الاجتماعية لن يكون دون نجاح الدولة في توفير شروطها مثل: ازالة العوائق التي تؤدي الى التمييز بين المواطنين لأصولهم أو لغاتهم أو دياناتهم أو جنسهم، وخلق الفرص وتمكينهم من الاستفادة من هذه الفرص والتنافس عليها بما لهم من قدرات، وتوفير الظروف المناسبة لحصول الأفراد على نوعية الحياة التي ينشدونها، والعمل في الأخير على تصحيح وتعديل الفروق الكبيرة في توزيع الثروة والسلطة والنفوذ.[5]

ومنه فان اللامساواة الاجتماعية تظهر في عاملين اثنين العامل الأول أقرب الى الجانب الاقتصادي، ويتمثل في غياب العدالة الاجتماعية نتيجة التوزيع الغير عادل للثروة وعدم التكافؤ في الدخل بين أفـــراد المجتمع، والعامل الثانـــي أقرب الى الجـــانب الاجتماعي، ويتمثل في غياب العدالة الاجتماعية نتيجة التفاوت المجتمعي على أساس طبقي أو طائفي أو عرقي أو مذهبي أو ديني أو غيرها من سمات التعدد والتنوع في المجتمعات البشرية.

اللامساواة المجتمعية في الاسلام:

واللامساواة المجتمعية منبوذة في الاسلام بل جاء الاسلام لمحاربتها والقضاء عليها، قال تعالى: "اعدلوا هو أقرب للتقوى" (سورة المائدة، الآية 08)، وتعتبر التنمية والعمل الصالح أهم وسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على اللامساواة في المجتمع الاسلامي، فهي تقوم على عدالة التوزيع بحيث تستهدف التوزيع العادل لمقدرات الأمة وثرواتها، وتساوي بين الناس في الحقوق والواجبات، في الحقوق السياسية والمدنية وفي الالتزامات تجاه المجتمع والدولة كالضرائب وغيرها، وذلك بغض النظر عن الديانة أو الجنس او الصفة او اللغة، بل بصفته انسانا خلقه الله كبقية البشر. ويقيم الاسلام العدالة الاجتماعية على ثلاث أسس هي:[6]

التحرر الوجداني: وهي تستند الى شعور نفسي باطن باستحقاق الفرد لها، وبحاجة الجماعة اليها، وبعقيدة في انها تؤدي الى طاعة الله والى واقع انساني أسمى، فالإسلام بدأ بتحرير الوجدان البشري من عبادة أحد غير الله أو الخضوع لغيره. فلا يجوز العبودية لغير الله ولا يجوز استرقاق الناس أو استغلالهم أو نهب ثرواتهم وتفقيرهم.

المساواة الانسانية الكاملة: جاء الإسلام ليقرر مبدأ المساواة بين جميع البشر ، ويقرر وحدة الجنس البشري في المنشأ والمصير في المحيا والممات في الحقوق والواجبات أمام القانون وأمام الله، فلا فضل لأحد على الآخر الا بالعمل الصالح ولا كرامة الا للأتقى، فكل عند الله سواء.

التكافل الاجتماعي الوثيق: الاسلام يقوم على التكافل والتعاون في البناء الاجتماعي، حيث يحث كل انســـــان داخل المجتمع على أن يرعى غيره بما يمكنه من عون مادي أو معنوي أو روحي، فالتكافل هو تساند المجتمع كله وتعاونه لتحقيق مصالح الجميع، افرادا وجماعات بحيث لا تطغى مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد، ولا يهمل الفرد في مصلحة الجماعة. فالتكافل لا يعني مسؤولية الأغنياء والدولة تجاه الفقراء والمحتاجين، بل هو شامل لكل أفراد المجتمع دون جعلهم طبقات متفاوتة في الملك والمسؤولة.

02/ اللامساواة المجتمعية في الدول العربية وعلاقتها بثورات الربيع العربي:

إن المراجعة المتأنية لتاريخ الثورات الاجتماعية تكشف عن أن الاستبعاد الاجتماعي (اللامساواة المجتمعية) وما ترتب عليه من حرمان، وظلم، وقهر، واستغلال قد مثل شرطا ضروريا- وليس كافيا- لتحريض الفعل الثوري وتكثيفه لدى الشعوب، حيث النظم والطبقات الحاكمة المغلقة، والمترفة، والمرفهة على حساب شعوب محرومة، ومضطهدة، ومسلوبة

الإرادة والحرية، الأمر الذي ولد الامتعاض، والاستياء، والحقد، والكراهية عبر الزمن، ومن ثم توالت الظروف والأحداث التي هيأت الثورة على الوضع.[7] كما عبر عنها الدكتور خالد عبد الوهاب البنداري الباجوري، تعتبر المظالم الاجتماعية أحد الأسباب الأساسية لقيام الثورات العربية، خاصة في ظل شيوع الفساد والقهر والقمع والاستبداد السياسي. حيث أصبح مطلب العدالة الاجتماعية المطلب الأساسي في شعارات هذه الثورة، فهي الحالة التي ينتفي فيها الظلم والاستغلال والقهر والحرمان. فهذه الثورات تهدف الى القضاء على الفقر والتهميش والاقصاء الاجتماعي، وتحصيل حقوق وحريات متساوية اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، وهي ما يحقق الاحساس بالإنصاف والمساواة والمشاركة الاجتماعية والسياسية العادلة.

ويمكن تعريف موجة الربيع العربي أو الثورات العربية على أنها موجة ثورية من المظاهرات والاحتجاجات على حد سواء العنيفة وغير العنيفة، وأعمال الشغب، والحروب الأهلية في العالم العربي التي بدأت في أواخر عام 2010 في تونس احتجاجا على سوء الأوضاع المعيشية، ثم ما لبثت أن امتدت على أثرها موجة من الاحتجاجات إلى دول عربية أخرى.[8] ورفعت في هذه المظاهرات في البداية شعارات تعبر عن رفض الأوضاع الاجتماعية المعقدة، مثل البطالة والفقر والتمييز والفساد والاستبعاد، غير أنها تحولت نتيجة مواجهتها من طرف أجهزة الأمن بالقوة الى مطالب سياسية تحت شعار يسقط النظام، وأضحت تنادي بضرورة التغيير الجذري في انظمة الحكم. فهي في دوافعها الجوهرية كانت في الأصل نتيجة مشاكل اجتماعية وليست سياسية، فقد سادت في معظم الدول العربية مظاهر غياب العدالة الاجتماعية وغياب المساواة المجتمعية، مقابل انتشار الفقر والبطالة والفساد والتهميش.

وتعتبر الأزمة الجزائرية خلال نهاية الثمانينات وبداية التسعينات أحسن مقاربة لفهم الشأن العربي وموجة الحراك الاجتماعي تحت عنوان الثورات العربية، حيث أن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها الجزائر خلال سنوات الثمانينات، مثل تفشي البطالة عند الشباب، والعجز المتفاقم في السكن الاجتماعي في المدن الكبرى.[9] نتيجة فشل السياسات التنموية للحزب الواحد (حزب جبهة التحرير الوطني)، الذي سيطر على مختلف آليات الحكم في الجزائر من خلال ثلاثية مركزية: - الحزب - الجيش - الرئاسة، اضافة الى غياب الموارد المالية لتغطية فشل السياسات التنموية، أدى الى تحول الأزمة من أزمة اجتماعية واقتصادية الى أزمة انسداد سياسي، نتجت عنها موجة حادة من المظاهرات الاجتماعية بمطالب اجتماعية خالصة، غير أنها تحولت فيما بعد الى مطالب سياسية تنادي بتغيير نظام الحزب الواحد والمطالبة بالتعددية السياسية، بعد مواجهتها بالقوة من طرف قوات الأمن الجزائرية. وهو تقريبا نفس السناريو الذي شهدته معظم الدول العربية منذ سنة 2010 الى الآن، مع وجود فروقات بسيطة فيما آلت ايه في نهايتها، نتيجة تغير الظروف والعوامل المؤثرة في مجرياتها خاصة عاملي تأثير القوى الخارجية خاصة الولايات المتحدة وروسيا، وتأثير وسائل الاعلام والاتصال التي أصبحت أكثر تطورا.

03/ الثورات العربية كوسيلة لمحاربة اللامساواة المجتمعية:

هناك العديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية كانت سببا في تجسيد مشكلة اللامساواة في الدول العربية وكانت بدورها أسباب مباشرة لظهور ما يعرف بموجة الثورات العربية او الربيع العربي ومن أهمها:

01/ ظهرت هذه الثورات بهدف تحقيق الكرامة والحرية، وبهدف الحصول على مناصب العمل والشغل وتكافؤ الفرص.[10] ومن أجل تحقيق سيادة القانون والتوزيع العادل للثروات العامة ومحاربة التوزيع الغير عادل لهذه الثروات، والتي انتجت تفاوت طبقي وحالة من اللامساواة المجتمعية استمرت الى عقود من الزمن وانتقلت من جيل الى جيل.

02/ قامت الثورات العربية لمحاربة الفساد المالي والاداري والسياسي الذي انتشر في الأنظمة العربية، فقد ظهر ارتباط وثيق بين المال والحكم.[11] اضافة الى فشل العملية السياسية في العديد من الدول العربية، والتي تعيق عملية بناء الدولة وتحقيق المساواة الاجتماعية. فالعملية السياسية في العراق مثلا تقوم على نهج المحاصصة الطائفية والاثنية، فعوض توسيع دائرة المشاركة في الحكومة وفق الكفاءة والنزاهة، يتم التعيين على أسس الطائفية والولاء الحزبي تحت ذريعة مبدأ التوازن.[12] فقد كانت هذه السياسة قائمة في عهد نظام صدام حسين، على أساس منح الأولوية للسنة على حساب الشيعة من سكان العراق، وتعمقت أكثر بعد التدخل الأمريكي في ظل الحاكم المدني الأمريكي "بول بريمر" الى غاية الآن، حيث منحت الأولوية للشيعة على حساب السنة، وهذا ما عمق مشكلة انقسام المجتمع العراقي.

03/ وصلت الدول العربية الى أوضاع معقدة نتيجة فشل السياسات التنموية، فقد اصيبت اقتصاداتها بالضعف وارتفعت مديونيتها الخارجية، وازداد ثراء الأغنياء الى مستويات خيالية في حين ازداد فقر الشريحة الواسعة من هذه المجتمعات، خاصة فئة الشباب التي فجرت الثورات العربية، والتي شعرت بأنها عرضة للاستغلال والنهب من طرف الأقلية من الأثرياء.[13] فقد اعتبرت الثورة على الأنظمة السياسية السبيل الوحيد لإنهاء هذه المشاكل الاجتماعية، واعادة العدالة الاجتماعية والتوزيعية.

وتعاني المجتمعات العربية اجمالا من تفشي ظاهرة الأمية بشكل كبير فهي تصل في بعض الدول الى حوالي 50 % (المغرب ومصر واليمن وموريتانيا والسودان) من اجمالي السكان فضلا عن تردي مستويات التعليم في مختلف مراحله.[14] اما البطالة فقد تراوحت بين 15 و 20 % من مجموع الأيدي العاملة سنة 2004 وهي في زيادة مستمرة بمعدل 03 % سنويا، ومن المتوقع ان يصل عدد العاطلين في الوطن العربي الى 80 مليون بحلول سنة 2020.[15] رغم أن معظم الدول العربية تمتلك قدرات وثروات كبيرة، تأهلها لتفادي كل هذه المظاهر الاجتماعية السلبية التي تعمق من مسألة اللامساواة المجتمعية.

04/ واقع السياسات التنموية في الدول العربية وعلاقتها بمسألة اللامساواة المجتمعية:

ثمة علاقة اتصال وثيق ومتبادل بين العدالة الاجتماعية والمساواة المجتمعية من جهة وبين التنمية من جهة ثانية، فلا يمكن الحديث عن تحقيق المساواة المجتمعية في ظل فشل السياسات التنموية، ولا يمكن أيضا الحديث عن نجاح التنمية في ظل غياب المساواة المجتمعية أو وجود اللامساواة المجتمعية. فقد فرضت قضية العدالة الاجتماعية المرتبطة بالمساواة المجتمعية نفسها على جدول اعمال الدولة والمجتمع مع اندلاع موجة الثورات العربية، والتي أنهت عملية المقايضة بين الخبز والحرية.[16] فقد اتضح جليا بأن فشل السياسات التنموية في معظم الدول العربية عموما، خاصة التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتنمية الشاملة والمستدامة عموما، كانت السبب الرئيسي في تعميق مشكلة اللامساواة المجتمعية.

فقد أصبح النظر الى التنمية في مفهومها الحديث يرتكز على توسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها البشر، فهي لا ترتبط بزيادة متوسط دخل الفرد والتقدم التقني ونمو الناتج القومي فحسب، بل اصبحت تعني التحديث الاجتماعي، وتحسين الأوضاع الاجتماعية وعلاقات القوى التي تسمح بالتمتع الحقيقي بخدمات الصحة والتعليم والتوظيف، وممارسة الحقـــــوق المدنية والسياسية، وفرص المشاركة في الجدل حول القضايا العامة، ومساءلة واضعي السياسات والحكومات.[17] فالتنمية اصبحت أكثر اتساعا وشمولا لمختلف جوانب الحياة البشرية، وأصبحت جوانبها أكثر ترابطا من أي وقت مضى، فلا يمكن احداث تنمية سياسية في ظل غياب التنمية الاجتماعية والاقتصادية، كما لا يمكن أيضا احداث التنمية الاجتماعية في ظل غياب التنمية السياسية. ويتضح فشل السياسات التنموية من خلال انتشار مشكلات الفقر، وتزايد التفاوت في توزيع الدخل.[18] وهي السمة البارزة في واقع معظم الدول العربية قبل اندلاع موجة الثورات الاجتماعية.

كما انه من جهة أخرى من غير الممكن تصور نجاح التنمية في الدولة خارج اطار المساواة الاجتماعية، ودون تحقيق كرامة وحقوق الانسان، ودون اقامة دولة القانون والمشاركة الواسعة لأطياف المجتمع بطريقة ديمقراطية، ودون احترام التنوع والاختلاف الفكري داخل المجتمع، وفي هذا الاطار يقول الخبير الاقتصادي المهدي المنجرة: " التنمية لن تقوم لها قائمة إلا باحترام حقوق الانسان، الذي يعتبر احتراما لكرامة الفرد فبدون هذه الكرامة تنعدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنعدم دولة القانون والمشاركة الديمقراطية والابداع العلمي والثقافي، وقد أصبحت حقوق الانسان هي أهم العناصر الاستراتيجية لأي مشروع مجتمعي، أو نموذج تنموي".[19]

فالتنمية في الحقيقة هي عملية جماهيرية اساسا، تتطلب تعبئة جميع المواطنين لها فهي لا تستثني أي فئة من المجتمع، فلكل فرد في المجتمع دور في عملية التنمية الشاملة للدولة، بغض النظر عن حجم وشكل هذا الدور، فالسياسات والمخططات التنموية وحدها غير كافية، ودور الدولة بصفة انفرادية من خلال مؤسساتها أيضا غير كافي، حتى وان كانت قد خصصت لها ميزانيات ووسائل كبيرة جدا، فيبقى دور الفرد والمجتمع أساسي في عملية التنمية، فهي عملية ناتجة عن التكامل بين دور الدولة والارادة الشعبية. واذا كانت سياسات وخطط التنمية لا تتضمن أو تهدف الى تحقيق المساواة المجتمعية فهي سياسات فاشلة، فلا يمكن تصور سياسات تنموية تتجاهل هدف جوهري في تحقيق التنمية الاجتماعية، الا وهو القضاء على كل مظاهر اللامساواة المجتمعية،

فمحاربة اللامساواة المجتمعية جوهر التنمية الاجتماعية وجزء مهم من عملية التنمية الشاملة في الدولة.

05/ سبل وآليات تحقيق المساواة المجتمعية في الدول العربية:

تعتبر التنمية الشاملة والمستديمة الوسيلة الأساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية المساواة والقضاء في المقابل على اللامساواة المجتمعية، غير أن مسارات التنمية يجب أن تكون شاملة ومتوازنة، شاملة كونها يجب أن تجمع بين مختلف أبعاد ومجالات التنمية (الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والبيئية ...)، ومتوازنة كونها يجب أن تكون تشاركية من خلال التعاون بين في احداثها بين مختلف الفواعل في المجتمع ومؤسسات الدولة، فهي عملية تعاون وتكامل بين دور الدولة ودور المجتمع. فالعديد من الدول النامية (ومنها الدول العربية) عملت على تحريك مسارات التنمية لمواجهة التخلف دون تفعيل دور المجتمع، والتي تكون من خلال دراسة السبل الكفيلة باشراك هذا المجتمع في عملية التنمية (الخصائص، القدرات والامكانيات، الفوارق ...)، فظلت نتيجة فشل ذلك تتخبط في نفق فشل كل سياساتها التنموية. فالتنمية في النهاية تكون لصالح المجتمع ولكنها في الأخير لن تتحقق الا من خلال دور المجتمع بكل أفراده.[20]

وفي هذا الاطار تعاني معظم الدول العربية من فشل السياسات التنموية والخطط الاقتصادية، حيث تشير المؤشرات الاقتصادية الى وجود فجوة غذائية خطيرة تبلغ حوالي 23 مليار دولار سنويا (خاصة بالنسبة لمصر والجزائر) في حين أن معدل النمو الاقتصادي العربي لا يتجاوز حوالي 02 % ، وهو معدل متواضع حتى اذا قورن مع الدول النامية، أما معدل الاستثمار فلا يتعدى 01 % في المتوسط، كما تبلغ المديونية الخارجية العربية 170 مليار دولار، وخدمة الدين العام حوالي 12 مليار دولار.[21] وهي كلها مؤشرات تؤكد على فشل السياسات التنموية العربية اجمالا وتبرر فشل الأنظمة السياسية في تفعيل القدرات والامكانيات الطبيعية والبشرية الكبيرة التي تمتلكها هذه الدول.

كما أن بنـــاء الحكم الراشـــد كآلية مهمة من آليات التنمية السيـــاسية في الدول العـــربية كفيل بتحسين حياة المواطنين، فالمؤسسات الاجتماعية والانسانية تساعد على بناء نظام اجتماعي عادل، ورفع مستوى القدرات البشرية عبر زيادة المشاركة الفعلية والفعالة للمواطنين، وتنمية الروح الوطنية والتنافسية الشريفة لترقية المصالح المشتركة والعامة للمجتمع والدولة، وتحسين مستوى الاحساس والممارسة تجاه حقوق الانسان والحريات تصديا لسياسات التسلط.[22] وغيرها من الأنماط والمظاهر التي تعيق التنمية بصفة عامة وتهدد المساواة المجتمعية بصفة خاصة.

أيضا توسيع دائرة المشاركة للأفراد في المجتمعات العربية سعيا لتطوير بنية المجتمع وهياكله التنظيمية ومؤسساته، وكذا خلق آليات لاستيعاب مطالب الفئات الاجتماعية المختلفة لتمكينها من المشاركة في الحياة السياسية والثقافية والمهنية للمجتمع بصورة فعالة وغير اقصائية.[23] وكذا القدرة على استيعاب وادارة التناقضات التي يفرزها المجتمع أو العلاقات والمصالح الاجتماعية المتنافرة او المتعارضة بطرق سلمية وحضارية.[24] لترسيخ الممارسات السلمية والحضارية وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة.

الخاتمة:

في النهاية يمكن التأكيد على أن الثورات العربية كانت بالفعل ثورة على حالة اللامساواة المجتمعية، التي سيطرت على واقع الشعوب العربية خاصة فئة الشباب، وأن أسبابها العميقة كانت اجتماعية خالصة وليست سياسية كما يعتقد الكثير، رغم أنها في النهاية اخذت أبعادا سياسية اتضحت في المطالب والشعارات المرفوعة في المظاهرات، ويعتبر فشل السياسات التنموية العامل الأساسي في تعميق مختلف مظاهر اللامساواة المجتمعية، كالفقر والحرمان والتهميش والفساد والمحسوبية والاستبعاد والجور في توزيع الدخل والثروة وغيرها. وتعتبر التنمية الشاملة والمتوازنة والمستديمة خاصة في الجانب الاجتماعي، الوسيلة الاساسية للقضاء على مشكلة اللامساواة المجتمعية، وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين افراد المجتمع في الدول العربية.

قائمة المراجع

[1] - ثائر مطلق عياصرة، **"العوامل الرئيسية وراء اندلاع الاحتجاجات والثورات التي شهدتها بلدان الربيع العربي"**، مجلة دراسات للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 43، ملحق 4، 2016، ص 1885.

[2] - ممدوح عبد العزيز رفاعي، **"العدالة الاجتماعية في الفكر الانساني"**، مداخلة في المؤتمر السنوي السادس عشر حول " **آثار وسبل مواجهة الأزمات المجتمعية الناتجة عن أحداث الربيع العربي**" المنظم بكلية التجارة جامعة عين شمس بتاريخ: 25/24 ديسمبر 2011.

[3] - عزمي بشارة، **"مداخلة بشأن العدالة: سؤال في السياق العربي المعاصر"**، مجلة تبيَن ، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 05 ، 2013، ص ص 07- 10.

[4] - معتز بالله عثمان، **"أنماط التنمية وسبل تحقيق العدالة الاجتماعية"** مداخلة في الندوة العالمية حول " **التنمية والديمقراطية واصلاح النظام الاقليمي العربي**" المنظمة بمقر جامعة الدول العربية بتاريخ: 10/09 ماي 2013، ص 93.

[5] - ابراهيم العيسوي، **"الآفاق المستقبلية لتحقيق العدالة والتنمية في اقتصاد الربيع العربي**: حالة مصر" مداخلة في منتدى اقليمي بعنوان: **"اقتصاديات الربيع العربي"** نظم يومي 17-18 ديسمبر 2012 بالمعهد العـــربي للتخطيط ، الأردن، ص ص 10، 11.

[6] - زليخة بلحناشي، **" التنمية الاقتصادية في المنهج الاسلامي"** أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة منتوري – قسنطينة، 2007، ص 201 – 207.

[7] - محمد عبد الكريم الحوراني، **"الاستبعاد الاجتماعي والثورات الشعبية: محاولة للفهم في ضوء نموذج معدل لنظرية الحرمان النسبي"**، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 05، العدد 02، 2012، ص 229.

[8] - ثائر مطلق عياصرة، مرجع سابق ، ص 1884.

[9] - محمد بلقاسم حسن بهلول، **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية**، الجزائر: منشورات دار دحلب للطباعة والنشر، (د.س.ن)، ص22، 23.

[10] - علي حيدر ، **"الثورات العربية: الأسباب والسيناريوهات المحتملة"**، مجلة دراسات، سنة 2011، ص 118.

[11] - نفس المرجع، ص 118.

[12] - بسام محي خيضر، **العدالة الاجتماعية في العراق**، بغداد: مؤسسة فريدريش ايبرت، 2014، ص 15.

[13] - علي حيدر ، مرجع سابق، ص 118، 119.

[14] - إكرام عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي**، القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1، 2002، ص 94.

[15] - زليخة بلحناشي، مرجع سابق، ص 264، 265.

[16] - معتز بالله عثمان، مرجع سابق ، ص 87.

[17] - نفس المرجع، ص 88.

[18] - البشير عبد الكريم، **"مرجع سابق**، ص 03.

[19] - المهدي المنجرة، **الحرب الحضارية الأولى**، الجزائر: شركة الشهاب، ط1، 1991، ص 261.

[20] - محمد شوقي الفنجري، **المذهب الاقتصادي في الاسلام**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، 1986، ص 121.

[21] - إكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 99.

[22] - كمال بلخيري، عادل غزالي، **"متطلبات الادارة الرشيدة والتنمية في الوطن العربي"** مداخلة في ملتقى دولي بعنوان **" الحكم الراشد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي"** نظم بتاريخ 09/08 أفريل 2007 بجامعة فرحات عباس سطيف، ص429، 430.

[23] - نفس المرجع، ص 430.

[24] - نفس المرجع، ص 430.